

الإدارة المثلى لإيرادات الموارد الطبيعية فى ليبيا

إعداد: راند عبد الرزاق القمودى

ملخص:

الهدف الرئيسى للورقة هو القاء الضوء على تحديات التنمية المستدامة و إعطاء فكرة عامة عن السبل المثلى التى يمكن من خلالها للدولة الليبية ترشيد الانفاق العام ؛ بمعنى تعظيم الانفاق (الاستهلاك) العام بشكل قابل للاستدامة.

مقدمة

تتصف إيرادات الموارد الطبيعية غير المتجددة بكونها مؤقتة أى غير مستدامة ، وذلك بسبب محدودية هذه الموارد ، وكذلك بأنها لا يمكن الاعتماد عليها ، وذلك بسبب الطبيعة المتقلبة لأسعارها . ومن المتعارف عليه أن زيادة الانفاق العام الى مستويات غير مستدامة ، هو شئ غير مرغوب وذلك بسبب حتمية تكون عادات استهلاكية وترتب التزامات لا يمكن التخلص منها الا بصعوبة بالغة وبتكلفة عالية، و الطبيعة المتقلبة للموارد الطبيعية غير المتجددة تشكل دافعا كبيرا لزيادة غير قابلة للاستدامة لمستوي الانفاق الحكومى.

الهدف الرئيسى للورقة هو القاء الضوء على تحديات التنمية المستدامة و إعطاء فكرة عامة عن السبل المثلى التى يمكن من خلالها للدولة الليبية ترشيد الانفاق العام ؛ بمعنى تعظيم الانفاق (الاستهلاك) العام بشكل قابل للاستدامة.

اشكالية النضوب و الزيادة غير قابلة للتقليل فى الاستهلاك

لاستدامة زيادة الاستهلاك (الانفاق) فانه يجب على الأقل تخصيص جزء من إيرادات الموارد الطبيعية لشراء أصول ثابتة أو مالية ، وذلك ما تفرضه حقيقة أن هذه الموارد الطبيعية غير متجددة و مثالها الى النضوب.

السؤال الذى يفرض نفسه هنا هو ذى شقين : الأول ، ما هو القدر المناسب من الإيرادات الذى يجب تخصيصه لزيادة الأصول الثابتة ؟ ، والثانى ، ما هى الأصول التى يجب أن توجه الاستثمار إليها؟

إلى يومنا هذا ، فان الشق الأول من السؤال استحوذ على النصيب الأكبر من الاهتمام والتركيز على المستويين التطبيقي والنظري – ما هو المستوى الأمثل للادخار ومن ثم الاستثمار؟ ويمكن أن يعزى ذلك إلى امكانية الإجابة على هذا السؤال بسهولة بالركون الى استخدام **فرضية الدخل الدائم (Permanent Income Hypothesis)** وغيرها من أدوات الاقتصاد الكلى ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن سياسة توجيه إيرادات الموارد الطبيعية فى استثمارات خارجية ضمن ما يعرف **بالصناديق السيادية** يعتمد بشكل مباشر على هذه الفرضية و التطبيقات المستمدة منها، بالرغم من وجود أدلة كثيرة على عدم مناسبة تطبيق هذه السياسة فى الدول النامية.

النقطة الرئيسية التي تحاول هذه الورقة توضيحها هي أن موضوع تحديد المستوى الأمثل من إيرادات الموارد الطبيعية المخصصة للاستثمارات لا يمكن تناوله بشكل موضوعي قبل الإجابة عن الشق الثاني من السؤال السابق ألا وهو – ماهية الأصول التي ينبغي توجيه الاستثمار إليها؟.

نظراً لتدنى مستوى رأس المال الثابت في الدول النامية زيادة الأصول يجب أن تتم عن طريق الاستثمار في الداخل من خلال زيادة الأصول المحلية ، والتي هي بطبيعتها مرتفعة العائد ، عوضاً عن استثمارها في شراء أصول مالية في الخارج ، والتي هي في المتوسط تعطى عوائد أقل . وهذا يعنى وجوب إنشاء صناديق سيادية موجهة للاستثمار المحلى. **ويمكن تلخيص أفضلية استثمار إيرادات الموارد الطبيعية محليا كالتالى:**

العوائد المرتفعة للاستثمارات في الداخل سوف يترتب عنها نمو اقتصادى أعلى وبسرعة أكبر . نتيجة لذلك ، فإن القيمة التي تعود على المجتمع من الاستهلاك في المدى القريب هي أعلى من عائد الاستهلاك في المدى البعيد عندما يكون الاقتصاد مكتمل النمو. لذلك السبب فانه من المناسب للدول النامية أن تسخر إيرادات الموارد الطبيعية لرفع مستوى الاستهلاك الحالى الى مستوى الاستهلاك المتوقع في المستقبل عند اكتمال عملية التنمية ، عوضاً عن التركيز على رفع متوسط الاستهلاك لكل الفترات بشكل متساوى كما تقتضى فرضية الدخل الدائم ،التي تقدم الكيفية لزيادة الاستهلاك بشكل دائم ، ما يعنى ضمناً اعطاء وزن أكبر نسبياً لقيمة الاستهلاك في المستقبل عنها في الحاضر. زيادة مستويات الانفاق في المستقبل البعيد لا تعتمد على الدخل المتأتى من الصناديق السيادية ، ولكن هذه الزيادة سوف تنتج عن ارتفاع مستويات الاستثمار المحلى و الأجور وبالتالي الدخل العام ، و نتيجة لرفع مسارات النمو الاقتصادى.

ملحوظة هامة

يمكن القول بأن توفر عامل انخفاض مستوى رأس المال فى ليبيا يعتبر الشرط الضرورى لتحقيق الاستثمارات المحلية ، الموجهة لزيادة الأصول وتكوين رأس المال الثابت ، لعوائد مرتفعة . ولكنه فى حد ذاته لا يضمن تحقيق هذه العوائد.

حيث أن الشرط الكافى لتحقيق عوائد مرتفعة هو وجود مناخ استثمارى مناسب تتوفر فيه إمكانات نجاح الأنشطة الاستثمارية ، حيث تعتمد العوائد المتوقع تحقيقها من الاستثمارات فى الداخل بشكل رئيسى ومباشر على منظومة اجراءات الاستثمار المحلى وعلى بيئة الأعمال و الاستثمار بصفة عامة.

من الشروط التي ينبغي تحقيقها في بيئة الأعمال والاستثمار المناسبة لضمان تحقيق عوائد مرتفعة ، هو توفير السعة(الطاقة) اللازمة للاقتصادات المحلية لاستيعاب الزيادة في الانفاق سواء كانت في صورة استثمار أو استهلاك. توفر الطاقة الاستيعابية يتطلب وجود الأطر التنظيمية والقانونية والاجرائية اللازمة لضمان استقرار و استمرارية الاستثمارات و من ثم نجاحها وتحقيقها للعوائد المتوقعة منها بالشكل المطلوب ، بالإضافة الى وجود طاقة انتاجية كافية في الاقتصاد قادرة على تحويل زيادة الطلب الى انتاج ، وتمنع حدوث مضاعفات سلبية مثل زيادة مستويات التضخم والبطالة.

موضع الجدل

بناءً على ما سلف ذكره ، يمكن تلخيص مكامن الجدل في الأسئلة التالية: اذا لم تتوفر القدرة الاستيعابية اللازمة لتحقيق الاستثمارات في الداخل عوائد مرتفعة كما هو متوقعا ، ما هي الكيفية المثلى لادارة إيرادات الموارد الطبيعية ؟ هل من الأفضل توجيه هذه الإيرادات للاستثمار في صناديق سيادية في الخارج ، وتأجيل الاستثمارات في الداخل الى حين توفر القدرة الاستيعابية اللازمة لضمان تحقيق عوائد مالية أفضل؟ أم بغض النظر عن العوائد المالية يجب أن توجه هذه الاستثمارات الى الداخل في جميع الأحوال لبناء السعة الاستيعابية و لتطوير الأطر التنظيمية والقانونية والاجرائية المكونة لبيئة الأعمال والاستثمار من جهة ، والحصول على عوائد اجتماعية واقتصادية تتمثل في خلق فرص جديدة للعمل وبالتالي تقليل نسبة البطالة ، ولما ذلك من اثار ايجابية على المستوى الكلى للأنشطة الاقتصادية ؟

دور بيئة الأعمال والاستثمار في تحديد الكيفية المثلى لتوجيه إيرادات الموارد الهيدروكربونية في ليبيا

يعتبر وجود بيئة أعمال واستثمار محلية مناسبة شرطا أساسيا في تحديد كيفية ادارة إيرادات الموارد الطبيعية . حيث يعتمد الكم الممكن توجيهه من هذه الإيرادات في استثمارات الى الداخل ، على مدى نضج المؤسسات المالية بصفة خاصة ، وفعالية الأطر التنظيمية والإجرائية والقانونية بصفة عامة ، بالإضافة إلى توفر سعة انتاجية غير مستغلة وعدم وجود مختنقات إجرائية ولوجستية قد تسبب في

تقليل القدرة على رفع مستوى الاستثمارات فى الداخل ، وهو ما يعرف فى الأدبيات بتحدى السعة أو القدرة الاستيعابية.

تواجه ليبيا بلا شك تحديا كبيرا على صعيد توفر الطاقة الاستيعابية اللازمة لتحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة للانفاق العام المتأتى من عوائد النفط ، وتقليل الاثار السلبية والمضاعفات الجانبية التى قد تطرأ (تضخم وبطالة) ، الى أدنى حد ممكن.

أنه من الصعوبة بمكان ، وقد يكون أقرب الى المستحيل ، تحديد مستوى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي وذلك نظرا لعدم توفر البيانات الكافية ، و لعدم وجود الية أو منهجية واضحة، أو متعارف عليها، للقيام بذلك. ونجد هنا أن مستويات التضخم والبطالة هما المتغيرات الوحيدان الذان يمكن قياسها ، لذلك وجب التركيز عليهما كمؤشرات دراسة مدى استغلال الطاقة الاستيعابية المتوفرة، وبعبارة أصح مدى توفر طاقة استيعابية كافية لاستثمارات جديدة.

باستثناء اثار تغيرات مستويات التضخم و البطالة التى قد تنعكس سلبا على الاقتصاد نتيجة للاستثمار بشكل أكبر من ما تسمح به الطاقة الاستيعابية ، فانه لا اثار سلبية أخرى مباشرة . بينما سيكون هناك بالتحديد آثارا سلبية غير مباشرة متمثلة فى تكلفة الفرصة الضائعة.وهى الأرباح التى كان من الممكن تحقيقها فى حالة استغلال إيرادات الموارد الهيدروكربونية فى مشاريع اخرى أو الفائدة المترتبة عنها كودائع طويلة الأجل، أو قيمتها فى باطن الأرض ، أى قيمتها كاحتياطي لم يتم استخراجها بعد. وتجدر الملاحظة هنا أنه من المتعارف عليه هو استخدام الفائدة المصرفية للودائع طويلة الأمد كأساس لحساب التكلفة الضائعة المرتبطة باتخاذ قرارات الاستثمارات على مستوى المشاريع.

الإشكالية هنا أن هذا الأسلوب فى تعريف تكلفة الفرصة الضائعة لا يمكن استخدامه فى ما يتعلق بقرارات الاستثمارات على مستوى البرامج ، أى على مستوى الاقتصاد الكلى ، أى عندما يتعلق الأمر دراسة خيارات الانفاق العام ، حيث يجب أن تتوفر لهذا الغرض دالة معرفة للمنفعة الاجتماعية تعطى أوزانا محددة ، حسب الأهمية، لمختلف مكوناتها. ويجب أن تغطى دالة المنفعة الاجتماعية ، الدالة المحددة لمقدار الفائدة المترتبة عن إنفاق إيرادات الموارد الهيدروكربونية، الجوانب التالية على الأقل :

أولاً الجانب المالى ، أى العوائد المالية المترتبة عن الاستثمارات سواء فى الداخل أو فى الخارج .
ثانياً الجانب الاجتماعى ، متمثلاً فى تقليل مستوى البطالة عن طريق خلق فرص عمل جديدة، ورفع مستوى المعيشة عن طريق رفع مستوى المرافق والخدمات المتاحة . وثالثاً الجانب الاقتصادى ، عن طريق المساهمة فى خلق المزيد من الأنشطة الاقتصادية ما من شأنه دفع عجلة نمو الاقتصاد بسرعة أكبر.

هذه الجوانب بطبيعتها متداخلة مما يجعل من تعريف دالة المنفعة الاجتماعية مهمة صعبة . الجزء التالى من هذه الورقة يحاول طرح صورة عامة لما يجب أن تكون عليه دالة المنفعة الاجتماعية فى ليبيا ، والأوزان التى يجب أن تعطى لكل مكون من مكوناتها فى ضوء الموضع الحالى لليبيا من حيث النمو والتنمية ، و فى ضوء الأهداف والمقاصد الاستراتيجية للرؤية التنموية 2025.

تحديد دالة المنفعة الاجتماعية

دالة المنفعة الاجتماعية هى الصيغة المختصرة الجامعة للأهداف والأولويات الاستراتيجية لدولة ما ، بحيث يشكل كل هدف استراتيجى أو مطلب تنموى مكوناً من مكونات هذه الدالة ، ويعطى لكل مكون من هذه المكونات وزناً يتلائم مع أهميته وترتيبه فى قائمة الأولويات .
لتحديد دالة المنفعة الاجتماعية لليبيا فيما يتعلق بتحديد الكيفية المثلى لإدارة إيرادات النفط والغاز ، يجب أولاً أن تحدد الأهداف والمقاصد الاستراتيجية فى هذا الإطار ، ومن ثم يتم تحديد أولويات هذه الأهداف.

عندها يمكن تحديد دالة المنفعة الاجتماعية عن طريق جمع كل هذه الأهداف فى صيغة رياضية مبسطة (كدالة فى الانفاق العام المتأتى من عوائد النفط والغاز) وإعطاء وزناً معيناً لكل هدف ، وبذلك يصبح الوصول إلى المستوى الأمثل ومن ثم الكيفية المثلى لاستغلال إيرادات الموارد الطبيعية سهلاً ، وذلك باستخدام أساليب رياضية غير معقدة (مفاضلة دالة المنفعة الاجتماعية بالنسبة للانفاق).

هذه الجزئية من الورقة لا تنتوى التعمق فى التفاصيل الرياضية لدالة المنفعة الاجتماعية ، أو الى الحل التفاضلى لهذه الدالة لتحديد المستوى الأمثل من الانفاق العام . إنما تكتفى فقط بإعطاء فكرة عامة عن ما يجب أن تكون عليه هذه الدالة ، بمعنى توضيح الاتجاه الذى ينبغى السير فيه فقط لمجابهة تحديات التنمية ، لا تحديد المقدار الذى يجب سيره.

يمكن القول بأن الأهداف الاستراتيجية حالياً تتلخص فى التالى:

1. ضمان سلامة الأمن القومى:

- تحقيق الأمن الغذائى.

- تحقيق سياسة سكانية وديموغرافية قادرة على مواجهة التحديات القادمة.

2. تحقيق الاستدامة المالية:

- تنويع مصادر الدخل وكسر الاعتماد على إيرادات النفط والغاز لتمويل الميزانية العامة.

- الاستغلال الأمثل للروبط الخلفية والأمامية بين قطاعات الاقتصاد الليبى ، و التركيز على المجالات الواعدة لغرض زيادة الأنشطة الاقتصادية و خلق مصادر جديدة للدخل.

3. رفع متوسط دخل الفرد ، والمستوى العام للمعيشة :

- رفع مستوى الناتج الإجمالى المحلى عن طريق زيادة تكوين رأس المال الثابت وعن طريق زيادة الصادرات.

- رفع تنافسية الاقتصاد الليبى، و انتاجية العاملين الليبيين.

- خلق فرص جديدة للعمل ذات مردود مالى عال.

تلخيصاً لما سبق، فإن دالة المنفعة الاجتماعية هى الصيغة الجامعة للأهداف و المقاصد التنموية ، و التى يمكن من خلالها مجابهة التحديات و العراقيل التى يواجهها الاقتصاد الليبى و علاجها من خلال منظور شمولي يضمن تكامل جزئيات العملية التنموية و من ثم تحقيق أفضل مستويات الممكنة للنمو من خلال تحديد المستوى الأمثل للإنفاق العام عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

ملحق (1) :

حسابات الاستدامة المالية (وفق فرضية الاستهلاك الثابت) وحسابات الانفاق

الحكومي الأمثل

1. يبلغ الاحتياطي المؤكد من الموارد الهيدروكربونية حوالى 53 مليار برميل من النفط الخام قابلة للاستخراج ، تم استهلاك حوالى 60 % منها الى الان ، ويقدر اجمالى الاحتياطي المتبقى من النفط والغاز بما يعادل حوالى 25 مليار برميل من النفط الخام.
2. بافتراض أن حصة الدولة 70 % من النفط المستخرج و متوسط السعر 50 دولار للبرميل فان اجمالى الايرادات الهيدروكربونية المتوقعة (الدخل الكلى) يبلغ حوالى 875 مليار دولار.
3. ذلك من شأنه توفير دخل سنوى قيمته 33.3 مليار دولار لمدة 26 سنة اذا ما كان معدل انتاج النفط 1.83 مليون برميل يوميا (المعدل الحالى) ، و اذا ما كان معدل الانتاج بواقع 2 مليون برميل يوميا فان الدخل السنوى سيكون 34.6 مليار دولار لمدة 24 سنة. وهذا يعنى أن:
 - الانفاق العام لا يجب أن يتجاوز 42 مليار دينار لىبى سنويا ، وفق حسابات فرضية الدخل الدائم.
 - يجب عدم تخطى معدل استخراج 2 مليون برميل يوميا وذلك لضمان العدالة فى توزيع دخل الموارد الهيدروكربونية بين الجيل الحالى والأجيال القادمة ، مع العلم بأن المساواة فى الدخل بين الأجيال هى الدافع وراء استخدام فرضية الدخل الدائم فى الأساس.
4. استنادا الى أدبيات دراسة الحد الأمثل للانفاق الحكومى (جانب المصروفات فى الميزانية العامة) ولتحقيق ميزانية متعادلة (أى ميزانية تتساوى الايرادات فيها مع المصروفات) ، يجب التالى:
 - أن لا يتجاوز الانفاق العام نسبة 15% من قيمة الناتج الاجمالى المحلى.
 - أن يكون الدخل المتأتى من الضرائب 15% من قيمة الدخل الاجمالى.
5. من النقطتين السابقتين فان الدخل الاجمالى (الناتج الاجمالى المحلى) المستهدف يجب أن يحقق المعادلة التالية: 42 مليار دينار لىبى= 15% من قيمة الناتج الاجمالى المحلى.
- بحل هذه المعادلة نجد أن الناتج الاجمالى المستهدف فى 2035 هو 280 مليار دينار لىبى ، وذلك يتطلب معدل نمو 4.46% سنويا (يبلغ الناتج الاجمالى المحلى الحالى حوالى 90 مليار دينار لىبى).
6. الانفاق العام يجب ان يتساوى مع الايرادات العامة والتي بدورها يجب أن تكون مستدامة ، أى يجب أن تكون متأتية من عوائد الضرائب والجمارك، وعوائد الاستثمارات. ولتحقيق ذلك يجب التالى:

- أن ينمو الناتج الاجمالي غير النفطي الخاص (يبلغ 18.248 مليار دينار حالياً) ، وبالتالي الإيرادات الضريبية (تقدر حالياً بحوالى 3.2 مليار دينار ليبي) بنسبة 10.4% سنويا ، لتصل إيرادات الضرائب الى 42 مليار ليبي والناتج الاجمالي المحلى غير النفطي الخاص الى 238 مليار دينار ليبي فى 2035.

- أن يتم ذلك بالتوازى مع تحقيق نمو فى عوائد الاستثمار العام، وهنا يفضل الاستثمار فى الداخل (بعكس توصيات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) وذلك لأن الاستثمارات فى الداخل تحقق عوائد مالية أكبر، وتساهم بشكل كبير فى خلق فرص عمل جديدة ، ولما لها من اثار ايجابية على بقية الأنشطة الاقتصادية.

- أن يتم توجيه المجنب للاستثمار فى الداخل تدريجياً وذلك بغرض زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي ولضمان عدم حدوث مضاعفات سلبية على استقرار الاقتصاد الكلى (تضخم).

ذلك سوف يساهم فى تحقيق الاستدامة المالية وكذلك سوف يساهم بشكل كبير فى تقليل نسبة البطالة. 7. فى حالة استثمار المجنب (حوالى 120 مليار دينار ليبي) بالشكل الأمثل، فانه من المتوقع تحقيق 20% عوائد مالية سنويا ، أى حوالى 24 مليار دينار ليبي سنويا .

8. هنا تجدر الإشارة بأن المخصصات المالية المتوافقة مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الليبي التى رصدتها اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية ل خطة التنمية (2008-2012) قبل حدوث الأزمة المالية العالمية بلغت حوالى 240 مليار دينار ليبي ، وقد تم تقليصها الى 120 مليار دينار ليبي نتيجة للأزمة العالمية وانهيار أسعار النفط الخام.

9. الحسابات السابقة تمثل معدلات النمو الدنيا المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية قبل نضوب الموارد الهيدروكربونية (فى غضون 25 سنة) ، ويفضل أن يتم تحقيق معدلات نمو أكبر لتحقيق الاستدامة المالية فى مدة أقل ، على سبيل المثال:

لتحقيق الاستدامة المالية خلال 15 سنة يشترط أن ينمو القطاع غير النفطي الخاص وبالتالي العوائد الضريبية بنسبة 18.7% ، و أن ينمو الناتج الاجمالي المحلى بنسبة 7.8%.

10. اذا ما تم تحقيق الاستدامة المالية فى أفق 2025 فان الدخل المتوقع للفرد سيكون 35000 دينار سنويا فى حال استمرار نمو السكان بمعدل 1.8%، واذا ما كان معدل نمو السكان 2.5% فان دخل الفرد المتوقع سيكون حوالى 31000 دينار ليبي.

ملحق رقم (2):
جدول البيانات الفعلية ، والمتوقعة (باستخدام نموذج المحاكاة الاستراتيجية) لأهم
المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

متوقع			فعلى						
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
92933.93	91404.62	71961.51	94197.19	73775.48	57993.32	50720.89	36904.46	28944.32	الناتج الاجمالي المحلى بالدولار
1.67%	27.02%	-23.61%	27.68%	27.21%	14.34%	37.44%	27.50%		
55480.42	53538.11	49321.01	50225.05	48897.99	46583.61	44087.24	39678.83	37423.39	الناتج الاجمالي المحلى بأسعار 2003
3.63%	8.55%	-1.80%	2.71%	4.97%	5.66%	11.11%	6.03%		
116192.7	111623.8	90057.34	116804.5	93178.41	76203.22	66342.93	48159.02	37423.39	الناتج الاجمالي المحلى بالاسعار الجارية
4.09%	23.95%	-22.90%	25.36%	22.28%	14.86%	37.76%	28.69%		
2151229	2094020	2038333	1984126	1931362	1880000	1821770	1765344	1710666	القوة العاملة
16.487%	15.071%	14.540%	13.333%	13.500%	20.70%	21.672%	20.597%	17.300%	نسبة البطالة
136.6262	131.0231	126.9080	123.7000	112.0000	105.5000	104.0000	101.0000	100.0000	مستوى التضخم: مؤشر اسعار المستهلك
4.28%	3.24%	2.92%	10.09%	6.16%	1.44%	2.97%	1.00%		
212.7810	208.4941	182.5943	232.5622	190.5567	163.5838	150.4810	121.3721	100.0000	مستوى التضخم: مخفض الناتج المحلى
2.06%	14.18%	-21.49%	22.04%	16.49%	8.71%	23.98%	21.37%		
28838.07	2811.52	26420.29	27248.41	27248.8	26970.59	26475.6	24974.08	24380.05	الانتاجية: الناتج الاجمالي المحلى

									الحقيقي/ العاملين
30444.40	28870.30	27181.33	25862.34	24424.12	22327.24	20738.99	18332.28	17231.55	الناتج الاجمالي غير النفطي بأسعار 2003
6.21%	6.21%	5.10%	5.89%	9.39%	7.66%	13.13%	6.39%		
53547.00	51280.50	43176.25	35486.52	30411.60	25162.14	22576.87	18956.91	17231.54	الناتج الاجمالي غير النفطي بالاسعار الجارية
4.42%	18.77%	21.67%	16.69%	20.86%	11.45%	19.10%	10.01%		
15319.43	14517.23	13644.14	13047.54	12173.42	10946.85	10152.22	8934.991	8377.632	الناتج الاجمالي غير النفطي الخاص بأسعار 2003
5.53%	6.40%	4.57%	7.18%	11.20%	7.83%	13.62%	6.65%		
27550.42	25286.69	21525.68	18248.41	14940.93	12428.82	11102.90	9344.507	8372.853	الناتج الاجمالي غير النفطي الخاص بالاسعار الجارية
8.95%	17.47%	17.96%	22.14%	20.21%	11.94%	18.82%	11.60%		
46.08%	45.94%	47.94%	30.38%	32.63%	33.80%	34.03%	39.36%	46.04%	نسبة الناتج الاجمالي المحلي غير النفطي من الناتج الاجمالي
23.71%	22.65%	23.90%	15.62%	16.03%	16.31%	17.73%	19.40%	22.37%	نسبة الناتج الاجمالي المحلي غير النفطي الخاص من الناتج الاجمالي المحلي
51295.69	50493.03	35910.97	64417.00	48638.30	43566.00	34378.00	19956.00	14506.00	ايرادات الميزانية من النفط والغاز
1.59%	40.61%	-44.25%	32.44%	11.64%	26.73%	72.27%	37.57%		
3937.802	3937.755	3937.731	3289.70	1904.000	1786.600	1592.000	1890.200	1275.400	ايرادات الميزانية من الضرائب
0.00%	0.00%	19.70%	72.78%	6.57%	12.22%	-15.78%	48.20%		

									والجمارك
60269.39	59466.59	44884.43	72741.20	53366.30	47088.00	37106.00	23087.00	16614.00	الإيرادات العامة
1.35%	32.49%	-38.30%	36.31%	13.33%	26.90%	60.72%	38.96%		
49717.86	49670.15	44172.64	44115.50	30883.00	21378.00	21343.00	17230.00	13396.00	الانفاق العام
0.10%	12.45%	0.13%	42.85%	44.46%	0.16%	23.87%	28.62%		
24432.08	25774.85	21500.00	28903.30	18993.00	11039.00	10273.00	6718.000	2204.000	الانفاق على التنمية (الباب الثالث)
-5.21%	19.88%	-25.61%	52.18%	72.05%	7.46%	52.92%	204.81%		
16550.67	15520.32	14557.35	11874.80	11890.00	9054.000	8282.000	6720.000	4228.000	الانفاق على الإدارة (الباب الأول)
6.64%	6.62%	22.59%	-0.13%	31.32%	9.32%	23.24%	58.94%		
42.78%	44.5%	49.04%	37.76%	33.14%	28.05%	32.17%	35.77%	35.8%	نسبة الانفاق العام من الناتج الإجمالي المحلي
14.29%	15.57%	18.29%	18.02%	12.74%	14.37%	14.33%	20.22%	15.23%	نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي الخاص
7.35%	7.67%	9.12%	9.27%	6.26%	7.10%	7.00%	9.97%	7.40%	نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي